الصباح الاقتصادية
12
العدد 2939 - السنة العاشرة
الأحد 22 ربيع الأول 1439 - الموافق 10 ديسمبر 2017
Sunday 10 December 2017 - No.2939 - 10th Year

خلال مؤتمر اقتصادي في لندن

مشعل الجابر: أبواب الكويت مفتوحة أمام الاستثمار في مختلف القطاعات لتحقيق خطة التنمية

■ سوسة: لا نعاني عجزاً حقيقياً في الميزانية لأن عوائد الدولة لا تشمل الاستثمارات الخارجية

■ الجوعان: الحكومة الكويتية لم تغفل دعم الشباب الراغب بخوض غمار العمل الحر

■ مهدي: نسعى للانتقال من اقتصاد تسيره الدولة إلى اقتصاد تنظمه الدولة

■ الخالد: الكويت تتمتع ببيئة جاذبة للاستثمار وتحظى باستقرار سياسي واقتصادي

جانب من المؤتمر

■ النمو المستمر الذي يشهده الاقتصاد الكويتي بدأ يخلق ديناميكية كبيرة وملموسة على مختلف المستويات

اجمع مشاركون في المؤتمر الاقتصادي حول فرص الاستثمار في الكويت والذي عقد أمس السبت في لندن على نجاح الكويت في تهيئة كافة الاطر التشريعية والإجرائية لرفع قدرتها على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بما يحقق رؤية الدولة الطموحة لتنويع مصادر الدخل.

واكد المشاركون في المؤتمر الذي عقد بعنوان (اكتشاف الفرص الاستثمارية في الكويت..فرص في اقتصاد متحول) أن الكويت وموقعها الاستراتيجي في المنطقة وخطتها لتطوير بنيتها التحتية ستصبح في موقع متقدم لتصبح احد المراكز الاقليمية الرئيسية التي تنطلق منها الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية.

وأشادوا بالتقدم الذي احرزته دولة الكويت في مجال تهيئة البيئة المناسبة لاجتذاب الاستثمار الاجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي مشيرين إلى اهمية الخطوات التي اتخذت على صعيد تحديث الاطر التشريعية وتوفير المحفزات الاقتصادية وبخاصة في ما يتعلق بالتملك والضرائب.

وقال المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل جابر الصباح في هذا الصدد ان دولة الكويت تتفوق على نظيراتها في أسواق المنطقة بكثير من المزايا لاسيما على الصعيد التشريعي والقانوني فضلا عن وجود رغبة كبيرة لدى الجهات الرسمية لتشجيع المستثمرين وتذليل كافة العقبات امامهم بما يساعدهم على تحقيق شراكة متميزة.

وأوضح الشيخ مشعل في كلمة له خلال مشاركته في المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية بالتعاون مع صحيفة (فايننشال تايمز) البريطانية ان الهيئة تهدف من جذب الاستثمارات الاجنبية الى الاستفادة اولا من الخبرات الدولية ومن التكنولوجيا بما يسمح بتنويع مصادر الدخل مستقبلا.

واوضح الشيخ مشعل ان «ابواب الكويت مفتوحة امام الاستثمار في معظم القطاعات لتحقيق خطة التنمية» كاشفا ان قيمة الاستثمارات الأجنبية التي دخلت السوق الكويتي منذ انشاء الهيئة في عام 2013 بلغت ما يقارب 707 ملايين دينار كويتي.

واكد أن الفرص الاستثمارية في الكويت من هذه الاستثمارات ستخلق ما لا يقل عن الف فرصة وظيفية جديدة للشباب الكويتي في الأعوام الخمسة المقبلة مضيفا أن «طموحنا جميعا هو أن تتقدم الكويت الى أحد المراكز ال40 الأولى عالميا في مجال الاستثمار بحلول عام 2035».

من جهته اكد رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبدالله الجوعان ان دولة الكويت لديها مقومات كبيرة للنجاح في جذب الاستثمارات وفي مقدمها كفاءة العناصر البشرية الوطنية بالاضافة الى البيئة التشريعية القوية والموقع الاستراتيجي.

ودعا الجوعان على هامش مشاركته في اعمال المؤتمر الى العمل على تشجيع وجذب الاستثمارات واستخدام الاستثمار الأجنبي كمبدأ استراتيجي للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ونقلها للسوق المحلي.

واشار بتوجهات الحكومة الكويتية ورغبتها الصادقة في هذا الصدد حيث قامت بإنشاء جهاز تشجيع الاستثمار الأجنبي وسنت تشريعات بموافقة البرلمان بهدف جذب المستثمر العالمي وإعطائه كافة الضمانات التي تحفظ حقوقه.

ولفت الجوعان الى ان الحكومة لم تغفل دعم الشباب الكويتي الراغب بخوض غمار العمل الحر حيث سعت الى دعمه من خلال استحداث الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي انشئ برعاية أميرية سامية برأس مال يبلغ ملياري دينار لتمويل المشروعات وبنسبة تصل إلى 80 في المئة وتقديم الخدمات لها لضمان نجاحها واستمرارها في الاسواق.

من جهته قال مدير إدارة اقتصادات الشرق الأوسط في بنك (سيتي غروب) فارق سوسة ان اهم ما تتميز به دولة الكويت هو تفردها بالقدرة على مواجهة العجز في الميزانية مقارنة بدول المنطقة.

وأكد سوسة في كلمة له ان دولة الكويت لا تعاني عجزا حقيقيا في الميزانية لان عوائد الدولة لا تشمل عوائد الاستثمارات الخارجية متوقعا ان تنجح الحكومة الكويتية في التعامل مع العجز الذي لن يكون حسب تحليله كبيرا.

واوضح انه «في وقت بدأت دول المنطقة اتخاذ إجراءات لمعالجة مشكلة العجز فإن الكويت تجد نفسها في موقع الريادة في هذا المجال» مضيفا ان «الكويت لا تعيش ضغوطات على المدى القصير لتسريع وتيرة إجراءات خفض عجز الميزانية».

وأشار سوسة الى ان من مميزات البيئة الناجحة للاستثمار وجود رغبة كبيرة لدى السلطات في تشجيع الاستثمار الأجنبي ومساعدته بكل الإجراءات التشريعية والعملية.

ومن جانبه قال الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الكويت خالد مهدي ان خطة التنمية الوطنية ورؤية الكويت الجديدة 2035 تهدف الى جعل البلاد مركزا تجاريا ولوجستيا بعد أن يتولى القطاع الخاص في المرحلة المقبلة زمام المبادرة.

واوضح مهدي ان الرؤية تهدف الى إنشاء إدارة عامة فاعلة وخلق ثروة بشرية قوية وتاسيس اقتصاد متنوع المصادر مبني تحتية صلبة ونظام صحي متميز ومن ثمة رفع المستوى المعيشي إلى درجات اعلى ومنه يتحقق تحسين مستوى تصنيف الكويت على المستوى العالمي.

واضاف ان «الكويت تسعى للانتقال من اقتصاد تسيره الدولة إلى اقتصاد تنظمه الدولة» مبينا ان خطة الكويت التنموية تتضمن مشاريع استثمارية كبيرة سيكون لها دور محوري في تحقيق الرؤية الجديدة 2035 والحفاظ على نتائج هذ الرؤية على المدى البعيد.

وأشار إلى عدد من المشاريع الاستثمارية التي تم اعتمادها لتحقيق خطة التنمية من ضمنها اطلاق المرحلة الثانية من مطار الكويت الجديد ومحطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه ومحطة الزور الشمالية ومدينة الحرير إضافة الى بناء ست مدن عمالية ومستشفى جابر وغيرها من المشروعات.

وأكد مهدي أن جلب الاستثمارات الاجنبية للسوق الوطني سيحرك عجلة التنمية ويوسع سوق العمل للمواطنين متوقعا أن يصل عدد الفرص الوظيفية التي ستتاح في الاعوام العشرة المقبلة الى حوالي 400 الف وظيفة.

وبين أن البيئة الاستثمارية في الكويت تتميز بمقومات أساسية أهمها نظام قضائي وتشريعي قوي موضحا ان رأس المال كما هو معروف يبحث عن الامان والذي تضمنه الاطر القانونية والتشريعات المستقرة.

من ناحيته أكد الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية الشيخ نواف سعود الصباح اهمية جذب الاستثمارات الأجنبية الى السوق الكويتي لما لها من اثر إيجابي على الاقتصاد الوطني.

واوضح الشيخ نواف على هامش مشاركته في المؤتمر ان الاستثمارات الأجنبية ستسهم في خلق الفرص الوظيفية الجديدة ونقل التقنية والمعرفة للشباب الكويتي مشيرا الى ان الكويت تزخر بفرص متعددة للاستثمار في مجالات عدة.

وقال ان ابرز الفرص الاستثمارية الممكن للشركات الاستثمارية الأجنبية الاستثمار فيها هي العمليات المساندة للقطاع النفطي مشيرا الى ان القطاع النفطي يعمل مع عدد من الشركات الأجنبية لإيجاد هذه الفرص ونقلها كذلك خارج الكويت مع شركات القطاع النفطي الكويتية التي تعمل في الخارج.

من جهته قال رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الدكتور نايف الحجرف ان هناك الكثير من التطورات التي حدثت في منظومة هيئة سوق المال ابتداء من صدور القانون مرورا بتطبيق اللائحة التنفيذية حتى الوصول الى ترقية سوق المال كسوق ناشئ حسب تصنيف (فوتسي).

واضاف الحجرف «نحن في هيئة سوق المال نؤمن بضرورة ان نحاكي افضل الممارسات العالمية وهذا ما عملنا عليه في السنوات الماضية من خلال استيفاء كافة المتطلبات العالمية لكي نكون من ضمن افضل مراكز الجذب للمستثمر العالمي».

وذكر ان «وجودنا في لندن اليوم وحديثنا مع عدد من المهتمين بالاستثمار في الكويت والأسئلة التي طرحت يعطي انطباعا عن مدى الاهتمام الذي بدأ يحظى به سوق المال في دولة الكويت بشكل عام ونشاط بورصة الكويت بشكل خاص من قبل المستثمرين العالميين».

واشار الحجرف الى انه كان هناك تناغم كبير في الأهداف التي تسعى جميع الجهات الحكومية الى المشاركة في المؤتمر لتحقيقها وهو تسليط الضوء وتعريف المستثمر الأجنبي بالأطر القانونية والتشريعية والرقابية التي تكفل حقوق الجميع.

من جانبها قالت عضوة المجلس الأعلى للتخطيط غصون الخالد ان دولة الكويت تتمتع ببيئة جاذبة للاستثمار وتحظى باستقرار سياسي واقتصادي حيث تمتلك افضل الإمكانيات البشرية واللوجستية علاوة على انها تتمتع ببيئة قانونية وتشريعية تضاهي الدول الكبرى.

واعربت الخالد التي تشغل أيضا منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة (ايسكو) عن تفاؤلها بداية القطاع الخاص دورا اكبر في خطة ورؤية التنمية وذلك من خلال شراكته مع المستثمر الأجنبي او دخوله منفردا في المشاريع المستقبلية مؤكدة ان دخول الاستثمارات العالمية الى الكويت سيسهم بلاشك في تطوير بيئة الاعمال محليا.

وذكرت ان النمو المستمر الذي يشهده الاقتصاد الكويتي وبخاصة في ما يتعلق بمشروعات البنى التحتية بدأ يخلق ديناميكية كبيرة وملموسة على مختلف المستويات.

واكدت ان لدى شركتها استثمارات واملاكا خارج الكويت ولكنها تنظر في إمكانية نقل عملياتها الى الكويت لتركيز جهودها على الاستجابة للطلب المتزايد والذي يتفوق على دول اخرى في المنطقة.

انطلاقاً من دورها الريادي في دعم الاقتصاد الإسلامي

«الكويتية للتأمين التكافلي» راعياً رئيسياً لمؤتمر شورى الفقهي السابع

أعلنت الشركة الكويتية العالمية للتأمين التكافلي عن رعايتها الرئيسية لمؤتمر شورى الفقهي السابع الذي تنظمه شركة شورى للاستشارات الشرعية في فندق ومنتجع الجميرا - شاطئ المسيلة خلال الفترة من 19-20 ديسمبر 2017، وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي للشركة تركي السعيدي بأن رعايتنا الرئيسية للمؤتمر تأتي انطلاقا من الدور الريادي للشركة الكويتية العالمية للتأمين التكافلي في دعم الاقتصاد الإسلامي والعمل على تطوير الصناعة المالية الإسلامية، من خلال مناقشة مختلف القضايا التي تهم الشركات والبنوك والمؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهو ما يتماشى مع إيمان مجلس إدارة الشركة بضرورة الاهتمام والمشاركة بتطوير النشاطات الاقتصادية الإسلامية لتواكب كل المستجدات والمتغيرات على الساحة الاقتصادية، وأضاف إن عمليات هيكلة وإصدار الصكوك تنطوي على العديد من المخاطر ، وأن التأمين التكافلي يمكن ان يلعب دورا هاما في تغطيتها والتقليل منها بصورة مشروعة، وهو ما يقتضي بذل المزيد من البحوث والدراسات لتطوير الصكوك ومنتجات التكافل والتي تتم من خلال هذه المؤتمرات.

وأكد السعيدي اهتمام الشركة الكويتية العالمية للتأمين التكافلي بعلاقتها المباشرة بما تقدمه من مختلف الخدمات التأمينية التكافلية الإسلامية، موضحاً أن القائمين على المؤتمر نجحوا في التطرق إلى العديد من القضايا التي تهم الشركات والمؤسسات والمصارف الإسلامية في محاولة لمواكبة التطورات المستمرة في أساليب وطرق التأمين والتمويل الإسلامي وأشكال تطبيقها في ظل وجود النظم والقوانين الحديثة، وتقديم يد العون والإرشاد لمساعدة مثل هذه المؤسسات لتحقيق ذلك بإجتماع نخبة من خبراء الاقتصاد الإسلامي من أبرز علماء الشريعة الإسلامية بالإضافة للاقتصاديين وكذلك نخبة من أصحاب القرار والقيادات البارزة في الشركات و البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

تركي السعيدي

وأعرب السعيدي عن اهتمامه بالموضوعات التي سوف يتناولها المؤتمر هذا العام إضافة إلى ورش العمل التي ستعقد على هامش المؤتمر والتي سوف تناقش مواضيع هامة مثل:

التدقيق الشرعي المبني على المخاطر

إدارة مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي

الصكوك بين رفع الكفاءة والضبط الشرعي.

خاصية التعرف على الوجه

«بيتك» يزيح الستار عن تطبيق خدمة عصرية جديدة

مواكبة لأحدث ما توصلت اليه التكنولوجيا وتطبيقها في الخدمات المصرفية تلبية لتطلعات العملاء وتسريعا لخدمتهم وفق اعلى معايير الجودة والامان، كشف بيت التمويل الكويتي «بيتك» الستار عن خدمة عصرية جديدة تضاف لسجلاته في الخدمات الرقمية، وهي الدخول على الخدمات المصرفية الالكترونية عبر خاصية «التعرف على الوجه» Face ID لمستخدمي هواتف IPhone 10 ليكون «بيتك» في صدارة البنوك التي طبقت هذه الخدمة على مستوى المنطقة.

وتاتي هذه الخدمة ضمن اطار استمرارا جهود «بيتك» في استخدام افضل واحدث وسائل وادوات التكنولوجيا العصرية وتسخيرها لخدمة العملاء لمواكبة متطلباتهم المتزايدة في الاستفادة من تطورات التكنولوجيا في الخدمات المصرفية، لاسيما شريحة الشباب التي تهتم بالمعاملات المصرفية الذكية.

واوضح نائب المدير العام للخدمات المصرفية في «بيتك»، خالد السبيعي ان استخدام خاصية «التعرف على الوجه» كوسيلة للتعرف على العميل عند استخدام خدمات «بيتك» الالكترونية يقتصر حاليا على مستخدمي الهواتف الذكية من نوع IPhone 10، وجاري العمل على تفعيل الخدمة لأنواع اخرى من الهواتف التي تستخدم هذه الخاصية، مشيرا الى ان التطبيقات والتجارب اكدت سلامتها وامنها وفق المعايير الدولية، كما انها في الوقت ذاته سهلة وسريعة وعملية مما يمثل ميزة تفاضلية لعملاء «بيتك» تتيح لهم الدخول الآمن والسريع على خدمات بيتك المصرفية من خلال هواتف «ابل».

خالد السبيعي

واكد السبيعي ان الميزة الجديدة منذ بدايتها كفكرة وحتى تطبيقها قد تمت بجهود داخلية من موظفي «بيتك» معتمدين على القدرات البشرية العاملة في البنك والقائمة على الموارد والمواهب المحلية، من مرحلة البداية كمقترح وخلال مراحل التطبيق، ووضع هذا المقترح موضع التنفيذ، ثم مرحلة التجربة وحتى الاعتماد والموافقة النهائية من قبل الجهات الرقابية وتفعيل الخدمة بشكل نهائي، مما يؤكد تميز قدرات موظفي «بيتك» وحجم ونوعية الاداء الرفيع والمهارات التقنية العالية الموضوعة من قبل البنك لتكون تحت تصرف عملاءه الكرام وخدمتهم.

وشدد علي ان الاستمرارية في تقديم افضل الخدمات التكنولوجية يعتبر استراتيجية معتمدة في «بيتك» وميزة تنافسية له، لافتا الى ان البنك البت جدارة في طرحه للخدمات الرقمية التي اهلته باستحقاق ليكون افضل بنك رقمي في الكويت ضمن قائمة مجلة «غلوبال فاينانس» لبنوك الشرق الاوسط.

واضاف السبيعي ان الخدمات والقنوات الالكترونية الحديثة اصبحت اساسية في تعزيز ودعم الاعمال التجارية والخدمات المصرفية العديدة، ولا يتم الإستغناء عن العنصر البشري وإنما تميزه وتطويرة ضرورة ليكون مؤهلا ومواكبا للتطورات التكنولوجية من خلال الإعتماد عليها بشكل كبير في المستقبل القريب، وان يكون لديه من المهارات والقدرات والقناعات الكافية والملائمة لتجعله قادرا على الابتكار والاضافة والتطوير في ما يطرح من خدمات بشكل متواصل ومستمر وشامل.